



## بيان المجلس الوطني

**الحكومة غير جديرة بالثقة لعدم تنفيذها التزاماتها الاجتماعية مع الحركة النقابية، ولن تفي بالتزاماتها وعودها مع الشعب المغربي والمؤسسة التشريعية**

انعقد اجتماع المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يوم السبت 18 ماي 2019 بالمقر المركزي بالدار البيضاء في دورته العادية. وبعد استماعه إلى عرض المكتب التنفيذي الذي تناول بالتحليل السياقي الدولي والإقليمي الذي ينعقد فيه المجلس، والمتسم على الخصوص باستمرار تغول الرأس المال العالمي وهيمنته على القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، من أجل فرض اختياراته النيوليبرالية وتكريس التبعية على حساب مصالح الشعوب وسيادتها واستقلالية قراراتها، مما كان له بالغ الأثر في تعميق الأزمات الاجتماعية، وتساعد الاحتجاجات الشعبية، وتنامي النزاعات المسلحة خصوصا في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط، حيث لازالت الشعوب العربية في الجزائر والسودان وغيرها تتاضل من أجل الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وحيث لازال الشعب الفلسطيني يتعرض لمختلف أشكال العدوان الغاشم، ويرزح تحت نير الاحتلال الصهيوني بدعم أمريكي وغطاء مكشوف لبعض الأنظمة العربية الرجعية.

أما على المستوى الوطني فقد سجل العرض حالة الانحباس السياسي والاحتقان الاجتماعي الذي يعيشه المغرب أمام غياب إرادة حقيقية لدى الدولة للقيام بإصلاحات سياسية ودستورية ومؤسسية تفضي إلى بناء الدولة الوطنية الديمقراطية، وأمام استمرار الحكومة في اختياراتها النيوليبرالية، والانبطاح لاملءات المؤسسات المالية الدولية، مما نتج عنه ارتفاع منسوب الاحتقان الاجتماعي، وتنامي الاحتجاجات الشعبية والعمالية جراء تفاقم الأوضاع الاجتماعية لدى عموم المواطنين والمواطنات الذين يعانون الفقر والبطالة والتمهيش وانعدام شروط العيش الكريم. إنها حصيلة سياسة تكريس الربيع والفساد والاستبداد وتغول الرأسمال والتملص الضريبي ومراكمة الثروات، وبالمقابل ضرب حقوق المواطنين والمواطنات والإجهاد على المكتسبات والحريات العامة والحريات النقابية، ومراكمة التراجعات الكبرى عن مهام الدولة الاجتماعية ومسؤوليتها في تأمين الدعم الاجتماعي والحماية الاجتماعية، والارتقاء بجودة الخدمات العمومية وضمان مجانياتها، واحترام الالتزامات والتعاقدات، ومنهجية الحوار والتفاوض، وخلق فرص الشغل، والقضاء على الهشاشة، ومسؤوليتها كذلك في تنقية الأجواء السياسية والمناخ الاجتماعي والكف عن المتابعات القضائية في حق المسؤولين النقابيين، وعن التوقيف والطرده التعسفي وغيرها. وهي التراجعات التي تجسدت بوضوح في اتفاق 25 أبريل 2019 والسياق الذي جاء فيه، والذي كان رفض الكونفدرالية الديمقراطية للشغل للتوقيع عليه، موقفا تاريخيا مؤسسا على مرتكزات ومبادئ تتسجم مع هوية المنظمة وثوابتها وخطها النضالي.

**وبعد مناقشة هادئة وعميقة فإن المجلس الوطني:**

1- يعبر عن إدانته الشديدة للعدوان الصهيوني الغاشم على الشعب الفلسطيني الشقيق، ويؤكد تضامنه المطلق معه في مقاومته للاحتلال ونضاله من أجل إقامة دولته المستقلة على كامل ترابه، وعاصمتها القدس.

2- يثمن عاليا موقف المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل برفضه التوقيع على اتفاق 25 أبريل 2019، الذي لا يرقى إلى الحد الأدنى لانتظارات الطبقة العاملة، ويعتبر هذا الموقف حلقة مشرقة في

سيرورة الالتزام بالتوابت والوفاء للمبادئ وللهوية الكونفدرالية ولخطها الكفاحي، والارتباط بهموم وقضايا وانتظارات الطبقة العاملة وعموم المواطنين.

3- يعبر عن اعتزازه الشديد بالاحتضان الشعبي لرفض الكونفدرالية الديمقراطية للشغل التوقيع على اتفاق 25 أبريل 2019 وهو ما تجسد بالملوس في تظاهرات ومسيرات فاتح ماي لهذه السنة التي كانت تحت شعار : " التنظيم والنضال" والذي عرفت مشاركة واسعة للطبقة العاملة وعموم المواطنين والمواطنين.

4- يجدد مطالبته بإطلاق سراح كافة نشطاء الحراك الاجتماعي، وكل المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي، وتوقيف كل المتابعات القضائية في حق المسؤولين النقابيين، ومن ضمنهم الأخوان عبد الله رحمون وعبد الحق حيسان.

5- يعبر عن مساندته المطلقة لكل المعارك النضالية التي تخوضها الفئات والنقابات الوطنية في القطاع العام والخاص، ويدين المقاربة القمعية في التعاطي مع هذه الاحتجاجات ويدعو الى فتح حوار قطاعي من أجل حل كل المشاكل والملفات العالقة، والى تفعيل دور اللجان الإقليمية والجهوية لحل نزاعات الشغل بمختلف الأقاليم والجهات.

6- يجدد دعوته الحكومة الى احترام وتنفيذ التزاماتها السابقة وعلى الخصوص ما تبقى من اتفاق 26 أبريل 2011.

7- يحذر الحكومة من مغبة الاستمرار في محاولة تهريب القوانين وتمريها الى البرلمان كقانون التغطية الصحية للوالدين، وغيرها من القوانين التي يتم التحضير لتمريرها، ويؤكد أن كل القوانين الاجتماعية يجب إحالتها على طاولة الحوار الاجتماعي الثلاثي الأطراف من أجل التوافق عليها.

8- يعتبر مخرجات المناظرة الوطنية للجبايات 2019 لم تترجم شعارها حول "العدالة الجبائية" ولم تخلص الى ما يعالج الفساد ومختلف الاختلالات الهيكلية التي تعرفها المنظومة الجبائية، ولم تتضمن توصياتها تحقيق مطلب الطبقة العاملة في تخفيض الضريبة على الدخل، وإعفاء معاشات المتقاعدين من الاقتطاع الضريبي.

9- يعتبر الحصيلة الحكومية عنوانا بارزا على أن الحكومة في نسختها الحالية والسابقة فاقدة للرؤية ولروح المبادرة ولثقافة الحوار المنتج، وعاجزة عن حسن التعاطي مع المسألة الاجتماعية، ومعالجة مختلف المشاكل والقضايا المطروحة، وغير جديرة بالثقة لعدم تنفيذها لالتزاماتها الاجتماعية مع الحركة النقابية، ولن تفي بالتزاماتها وعودها مع الشعب المغربي والمؤسسة التشريعية.

10- يثمن مبادرة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل التي تعمل، تفعيلا لتوصيات مؤتمرها الوطني السادس، على بناء جبهة اجتماعية تضم كل القوى والتنظيمات المناضلة من أجل العمل الميداني المشترك وتوحيد النضالات لمواجهة مسلسل التراجعات على المستوى الاجتماعي والحقوق.

11- يفوض للمكتب التنفيذي صلاحية تدبير المرحلة، واتخاذ ما يلزم من قرارات وأشكال وصيغ نضالية لمواجهة تجاهل الحكومة للمطالب العادلة والمشروعة للطبقة العاملة، ويدعو كل الأجهزة الكونفدرالية وعموم الكونفدراليات والكونفدراليين الى الرفع من مستوى التعبئة استعدادا لخوض النضال دفاعا عن الحقوق وصيانة للمكتسبات.

المجلس الوطني

الدار البيضاء 18 ماي 2019

